الأهرام

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٩

اللاجئون الفلسطينيون بين التشريد والتشتيت

ضمير العالم كله متفق على أن أبشع الجرائم التى ارتكبت فى حق البشرية فى القرن الحالى كانت اقتلاع الشعب الفلسطينى من وطنه وتشريده فى كافة بقاع العالم وتوطين اليهود على الأراضى الفلسطينية.

أبشع جريمة ارتكبت ضد شعب بأكمله، يحمل أحفاده آثار كارثتها فى شكل بطاقة هوية تصفه بأنه (لاجئ) يشعر بالغربة والحنين إلى المكان" الذى تمتد فيه جذوره ويصر على المطالبة بحقه فى العودة.. حق ترفض الحكومة الإسرائيلية الاعتراف به ترفض فكرة العودة إلى الديار التى طردوا منها. أثناء حرب ٤٨، بإدعاء أنها غير مسئولة عن نكبة تشريدهم وتجزئ قضية تحديد مصير اللاجئين إلى قضايا فرعية وليس كقضية شعب واحد.

فملف قضية تقرير مصير اللاجئين الفلسطينيين الذى طوى على فشل مفاوضاته وأهمل طوال فترة حكومة نتنياهو، أعاد الرئيس الأمريكى بيل كلينتون الأمل فى إحيائه خلال المؤتمر الصحفى المشترك مع الرئيس حسنى مبارك فى واشنطون. صرح بأنه يأمل أن يشعر اللاجئون الفلسطينيون والشعب الفلسطينى بالحرية فى العيش حيث يشاء.

وجملة «حيث يشاء» التى ذكرها الرئيس كلينتون وأثارت موجة انتقادات المنظمات الصهيونية فى أمريكا ورئيس الحكومة المنتخب (إيهود باراك) هى من القضايا البالغة التعقيد فى مفاوضات عملية التسوية السياسية العربية الإسرائيلية . وبدأ طرحها للمناقشة فى أعقاب مؤتمر مدريد الدولى للسلام فى ١٩٩١ ضمن قضايا اللجان الإقليمية المتعددة الأطراف . وتقرر أن ترأس (كندا) لجنة تحديد مصير اللاجئين الفلسطينيين).. وأن تتم اجتماعات الدول الأربعين المشاركة فى أعمالها بها أيضا ، وعقدت عدة جلسات للجنة.. لكن الإعلان عن التوصل إلى اتفاق المبادئ الإسرائيلى الفلسطينى المعروف باتفاق (أوسلو) فى سبتمبر ١٩٩٣ أوقف أعمال لجنة اللاجئين بكندا.

لأن اتفاق (أوسلو) شملت بنوده تشكيل لجنة فنية تكون مسئوليتها تقريب وجهات النظر العربية والإسرائيلية للتوصل إلى صياغة الترتيبات الخاصة بإعادة النازحين الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وضمت اللجنة ممثلين عن أربع دول هى مصر والأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل . كانت البنود المطروحة على جدول أعمال مناقشاتها والتى سيؤدى الاتفاق عليها إلى تحديد الإطار التنظيمى لعملها تشمل تقدير أعدادهم والاتفاق على أساليب عودتهم. ومبادئ تحديد معايير التعويضات ونظم استيعابهم بعد العودة.

وقد تعمدت الحكومة الإسرائيلية فى صياغة بنود اتفاقية (أوسلو) أن تمزق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وألا تطرحها كقضية واحدة، بل كقضايا منفصلة على لجان مختلفة. فاللاجئون الفلسطينيون الذين طردوا من وطنهم فى أثناء حرب ٤٨

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والفترة التى تلتها سيبدأ البحث فى قضيتهم خلال مفاوضات المرحلة النهائية، مفاوضات الوضع الدائم التى كان مقررا لها منتصف عام ٩٦، وآخر إرجاء لها تحدد

فى منتصف عام ألفين.

أما لجنة النازحين التى عقدت اجتماعاتها فى القاهرة وعمان

وبئر سبع وغزة، فقد فشلت اجتماعاتها فى التوصل إلى اتفاق مشترك على أهم بند فى جدول أعمالها والذى سيترتب عليه وضع الإطار التنظيمى لأعمالها.. والفشل كان لخلاف وجهات النظر فى تعريف مصطلح من هو (النازح).. ممثلو الوفود العربية اتفقت آراؤهم على أن تعريفه لابد أن يشمل المواطنين الفلسطينيين الذين كانوا خارج أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عدوان ٦٧ . وكذلك من أجبروا على النزوح تحت ضغط ممارسات قمع جيش الاحتلال الإسرائيلى بما فيهم حمله تصاريح الإقامة التى رفضت إسرائيل تجديدها والمبعدين للخارج بأوامر من الحاكم العسكرى.

وأصر الجانب الإسرائيلى على تعريف النازحين بأنهم من رحلوا خلال فترة حرب يونيو ٦٧ فقط. واستبعدت منهم فى كانوا خارج أراضى الضفة الغربية والقطاع لأسباب متعددة منها العمل أو الدراسة

فى الخارج وكذلك الذين قامت بطردهم خارج أراضيهم طوال مراحل احتلالها

للأراضى الفلسطينية.. كان الهدف من إصرار الحكومة الإسرائيلية على قصر تعريف المصطلح على النازحين خلال الأيام المعدودة للعدوان لتحديد أعداد من لهم حق العودة . وكان المفاوض الإسرائيلى يؤكد على أن العودة ستكون إلى مناطق السلطة الفلسطينية فقط وليس إلى داخل إسرائيل أو مدينة القدس. وقدر عددهم بمائتى ألف فقط، ورفض التعريف العربى الذى يستند إلى بيانات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين والذى تقدرهم بأنهم مليون ومائتا ألف نازح فلسطينى.

أما تعداد اللاجئين الذين طردوا من مدنهم وقراهم من يافا وحيفا وعكا وغيرها فى عام ١٩٤٨ والمقيمون حاليا فى الدول العربية فيقدر مكتب الأبحاث السكانى بالولايات المتحدة الأمريكية أعدادهم فى عام ٢٠٠٠ بحوالى خمسة ملايين و٤٢٦ لاجئا وإجمالى عدد المشردين منهم فى كافة بقاع العالم بقدر بـ ٧,٢

مليون وسيصل تعدادهم التقريبى فى عام ٢٠١٠ م إلى ٩,٣ مليون . والحكومة الإسرائيلية فى اتفاقية أوسلو استقطعت منهم مائتى ألف فقط لمناقشة مصيرهم والذى ستتحكم فيه بادعاءات المخاطر الأمنية.

نفس المخاطر الأمنية تناولها باحث من كبار باحثى مركز يافيه بتل أبيب للدراسات الاستراتيجية، هو اللواء احتياط (شلومو جازيت)، وكان فى السابق رئيس شعبة الاستخبارات ومنسق العمليات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة . وقدم بحثا تناول فيه مشكلة قضية اللاجئين الفلسطينيين بصفة عامة، ويؤكد فيه أنه يعبر عن السياسة الرسمية الإسرائيلية والرأى السائد لدى الجمهور اليهودى بما فيهم شخصه. ويقدم تصورات عما سيقدمه المفاوض الإسرائيلى بشأن تقرير مصيرهم فى المستقبل فى لجان المفاوضات المختلفة ، لجنة النازحين ولاجئى ١٩٤٨ فى مرحلة مفاوضات الحل النهائى . أول الادعاءات الباطلة أن اليهود فى إسرائيل لا يعترفون بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة ولا يعترفون بمسئولياتهم عن هذه الكارثة.. ولذلك فهم غير مسئولين عن إيجاد حلول بشأنها .. ويستندون إلى منطق مغلوط بأنهم يقيمون حاليا على الأرض الفلسطينية المسلوبة، كما أن تقييد أعداد النازحين الذين سيسمح لهم بالعودة إلى مناطق السلطة الفلسطينية بعد فحص ملفاتهم الأمنية بدقة ستحظر دخول العناصر المعادية لأمنها وتمنع حدوث خلل فى التوازن الديمقراطى بين الفلسطينيين واليهود .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تصريح الرئيس كلينتون أثار أعصاب باراك

والحل الوسط الذى سيطرح على مائدة المفاوضات أن يقدم الطرفان بعض التنازلات لتحقيق مصالح حيوية للطرفين، وهى أن تعلن القيادة الفلسطينية إلغاء حق الشعب الفلسطينى فى العودة على أن توافق إسرائيل على عودة نازحى أيام حرب يونيو إلى مناطق السلطة الفلسطينية بعد تقديم تعهدات موثقة بعدم رفع دعاوى قضائية فى المستقبل باستعادة أملاكهم التى استولى عليها المستوطنون والجيش .. باراك يرفض اتفاق (أوسلو) الذى تنص بنوده على مناقشة كارثة اللاجئين الفلسطينيين، وعند إحياء مفاوضات لجنة النازحين هل يتفاءل العرب بأن تبدأ أعمالها استنادا إلى التعريف العربى لمصطلح (النازح)؟ أم ستعود الأمور تدور فى دائرة مفرغة من جديد؟.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية